

دعوى

القرار رقم (VD-2021-885)

الصادر في الدعوى رقم (V-31830-2020)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

القيمة المضافة في مدينة الدمام

المفاتيح:

غرامة التأخير في السداد- الفترة الضريبية- الخصومة ركن جوهري لاستمرار نظر الدعوى.

الملخص:

طالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن غرامة التأخير في السداد عن الفترات الضريبية التالية (الربع الأول والثاني والثالث والرابع لعام ٢٠١٨م) (الربع الأول والثاني والثالث والرابع لعام ٢٠١٩م)- أجابت الهيئة بأنه قد سبق لها معالجة وإلغاء جزء من غرامات التأخير في السداد المذكورة أعلاه، أما فيما يتعلق بالغرامات المتبقية فتارikh التظلم أكثر من ثلاثين يوماً، وعليه وبمضي المدة النظامية لقبول التظلم من الناحية الشكلية يضحي القرار الطعن مت不成اً بمضي المدة وغير قابل للطعن فيه- ثبت للدائرة أن الدعوى تتعقد بتوفير ركن الخصومة ومتى تخلف هذا الركن أو زال لأي سبب كان في أي مرحلة من مراحل الدعوى فإنه يكون من المتعين الحكم بانتهاء الخصومة. وحيث أفاد ممثل الهيئة بإلغاء الغرامات عن المدعي لكامل فترات ٢٠١٩م-٢٠١٨م- مؤدي ذلك: انقضاء الدعوى لانتهاء الخصومة بين الطرفين - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- «الخصومة ركن جوهري لاستمرار نظر الدعوى».

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الأحد بتاريخ ٢٥/٠٦/١٤٤٢هـ الموافق ٢٠٢١م، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام،

وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، ويحيط استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٧-٣٨٣٠٢٠٢٠) بتاريخ ١٢/١٥/٢٠٢٠م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن ... هوية وطنية رقم (...), وبصفته مالك مؤسسة ... للتجارة بموجب السجل التجاري رقم (...), تقدم بلائحة تضمنت اعترافه على غرامات التأخر في السداد عن الفترات الضريبية التالية (الربع الأول والثاني والثالث والرابع لعام ٢٠١٨م) (الربع الأول والثاني والثالث والرابع لعام ٢٠١٩م) ويطلب إلغائها.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجبت على النحو الآتي: «أولاً: الدفع الشكلي: تفيد الهيئة بأنه سبق لها معالجة وإلغاء جزء من غرامات التأخر في السداد المذكورة أعلاه، أما فيما يتعلق بالغرامات المتبقية فنوجز لكم دفعنا في التالي: الفترة الضريبية: الربع الأول لعام ٢٠١٨م تم الإشعار بتاريخ ١٤٢٠/١٢/١٦م، وفي الربع الثالث لعام ٢٠١٨م تم الإشعار بتاريخ ١٤٢٠/١١/١٩م، وفي الربع الرابع لعام ٢٠١٨م تم الإشعار بتاريخ ١٤٢٠/١٢/١٩م، والربع الثالث لعام ٢٠١٩م تم الإشعار بتاريخ ١٤٢٠/١٣/٢٠م، والربع الرابع لعام ٢٠١٩م تم الإشعار بتاريخ ١٤٢٠/١٦/١٩م، وحيث أن المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة نصت على ما يلي «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثة يوماً من تاريخ العلم به، وإلا عد نهائياً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى»، وحيث أن الإشعار بفرض الغرامة صدر بتاريخ (الموضح أعلاه)، وتاريخ التظلم لدى الأمانة هو ١٥/١٢/٢٠٢٠م، ليكون فارق عدد الأيام بين تاريخ الإشعار وتاريخ التظلم أكثر من ثلاثة يوماً، وعليه وبمضي المدة النظامية لقبول التظلم من الناحية الشكلية يضحي القرار الطعين مت遁قاً بمضي المدة وغير قابل للطعن فيه. ثانياً: تطلب الهيئة اصالة الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً.»

وفي يوم الأحد بتاريخ ٢٥/١٤٤٢هـ الموافق ٦/٢٠٢١هـ، انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد استناداً على ما جاء في البند (ثانياً) من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ وحيث رغب الطرفان نظر الدعوى، وذلك بمشاركة المدعي ... اصالة عن نفسه بموجب هوية وطنية رقم (...) ومشاركة ممثل المدعي عليها ... هوية وطنية رقم (...) وبسؤال المدعي عن دعواه أجاب وفقاً لما جاء في اللائحة المقدمة للأمانة العامة للجان الضريبية والتمسك بما ورد فيها وبسؤال ممثل المدعي عليها عن رده أجاب بأن الهيئة تطلب انتهاء الخصومة لإلغاء الغرامات على المدعي لكافل فترات ٢٠١٨م - ٢٠١٩م. وبعرض ذلك على المدعي وافق على ما ذكره ممثل الهيئة وقرر إنهاء الخصومة، وبسؤال طرف الدعوى عما يودان إضافته، قررا الاكتفاء بما تم تقديمها سابقاً، وبناء عليه قررت الدائرة خروج طرفي الدعوى من الدائرة المرئية مؤقتاً للمداولة وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٠/١) بتاريخ ١٤٢٥/١/١٠هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الموضوع: دَيْبُتْ إِنَّ الدَّعْوَى تَنْعَقِدْ بِتَوْفِيرْ رَكْنَ الْخُصُومَةِ وَمَتَى تَذَلَّفْ هَذَا الرَّكْنُ أَوْ زَالْ لَأَيْ سَبَبٍ كَانْ فِي أَيْ مَرْجَلَةِ مِنْ مَرَاجِلِ الدَّعْوَى فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنَ الْمُتَعَيْنِ الْحَكْمَ بِإِنْتَهَى الْخُصُومَةِ. وَحِيثُ أَفَادَ مَمْثُلُ الْهَيْئَةِ بِإِلَغَاءِ الْغَرَامَاتِ عَنِ الْمُدْعِي كَامِلَ فَتْرَاتِ ١٩٠٢م - ٢٠١٨م.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- انقضاء الدعوى لانتهاء الخصومة بين الطرفين.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين ويعتبر نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة الثانية والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَاحِبِيهِ أَجْمَعِينَ.